وان بعد القرون الثلثة فلا يحتج الرابع الانقطاع وهو اما ظاهر
وهو المرسل بمعنى ترك الواسطة بين الراوي والمروي عنه فهو ان في احد القرون
الثلثة فيقبل عندنا وان بعدهم فان عدلا فكذا مطلقا عند الكرخي وان
روى الثقات مرسله كمسنده عند ابن ابان واما المرسل من وجه المسند
من وجه فالصحيح قبوله واما باطن فاما بنقصان في احد الناقلين فقد
يفتح من شرائط الراوي واما بمعارضة دليل اقوى كمعارضة حديث
بنت قيس لكتاب وهذا لا يخصص العموم قيل خلافا لاحمد قيد
كان فقيها واما شذوذه في البلوى العام واما باعراض الصحابة عن
الاحتجاج فبخلافهم به خلافهم قيل يقبل عند العامة اذا صح سنده الخامس
في الطعن وهو اما من الراوي فانكار روايته جرح وكذا تردده وتأويله
بخلاف ظاهره عند الكرخي وليس بجرح عند بعض وتأويله لغير الظاهر
كتعيين بعض محتملات المجمل ترجيحا محتملة وعمله بعد الرواية بخلاف
ما رواه يقينا جرح دون ما كان قبلها او بمجهول التاريخ والامتناع عن العمل
كالعمل بخلافه واما من غيره فان صحابيا وليس محل خفاء فجرح وان محل
خفاء ليس بجرح وان من عامة المحدث فان الطعن مجملا لا يقبل

وقيل

وقيل يقبل ان ثقة عالما قيل هو الحق وان مفسرا بما اتفق على كونه جرحا
والطاعن غير متعصب فجرح والا فلا كالطعن المبهم ولا جرح بقلة روايته
او كثرة نسيانه او كثرة المزاح وحداثة السن وجد علية مستة اجتهادية و
يثبت الجرح بالواحد كالتعديل ولا بالتعمق في الفقه وبالتعمق في التصوف
السادس محل الخبر فهو اما عبادات خاصة او غالبة على العقوبة او
على المؤنة او مغلوبة عنها ثبت بخبر الواحد بالشرائط فلا يقبل خبر الفاسق
والمستور الا في الديانات ان فتح اليه التحري دون الحديث وقيد عن
ابي حنيفة رحمه الله تعالى المستور كالعدل ولا يقبل خبر الصبي والمعتوه والكافر
مطلقا واما عقوبات فعن ابي يوسف واختاره الجصاص فلا يقبل بغير شرائط الشهادة
وعندهما لا يقبل وعليه الاكثر واما حقوق العباد فالالزام فيه كالمالات
والرسالات والاذن في التجارة فلا يشترط الا التمييز فيقبل خبر الفاسق
والصبي والعبد والكافر ولو بدون التحري خلافا لشمس الائمة وما فيه
الزام محض فيشترط فيه العدد عند الامكان والعدالة والولاية ولفظ
الشهادة وما فيه الزام من وجه كعزل الوكيل فان وكيلا او رسولا
فيقبل خبر الواحد غير العدل والا فيشترط العدد والعدالة وعندهما

Copyright © King Saud University